الحياة
AL HAYAT
الاربعاء 4 حزيران 2008 العدد 16497
11

الهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان: مشروع التخصيص لا يحتمل التأجيل

□ بيروت – دانيال الضاهر

■ يندرج التخصيص في لبنان عموماً بنداً أساساً في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويمثل التزاماً أمام المجتمع الدولي من خلال مؤتمر «باريس – ٣»، ويُعوّل على الحكومة العتيدة، الأولى للعهد الجديد، أن تضع التخصيص في أولوياتها، تحديداً الاتصالات، وتحرير القطاع لاعتبارات كثيرة، أبرزها تعميم المنافسة لخفض الأسعار المرتفعة جداً قياساً الى المنطقة المجاورة، وتحسين النوعية بضخ استثمارات جديدة وكبيرة لتطوير البنية التحتية، خصوصاً في قطاع الاتصالات الخليوية.

وترتقب الهيئة المنظمة للاتصالات، أن تقرّ الحكومة المقبلة تخصيص شركتي الهاتف الخليوي المملوكتين منها الآن، لإصدار رخصتيهما وثالثة لإنشاء شركة «اتصالات لبنان»، ولا مانع من إصدار رخصة رابعة لتوسيع نطاق المنافسة. واعتبر رئيس الهيئة مديرها التنفيذي كمال شحادة، أن البلد والاقتصاد «لن يتحملا مزيداً من التأجيل في اتخاذ قرار تخصيص شركتي الهاتف الخليوي وبالتالي إصدار الرخصة الثالثة وإنشاء شركة «اتصالات لبنان». وأعلن أن «إنجاز المزايدة لن يستغرق أكثر من ٣ شهور في حال اتخذت الحكومة بعد تشكيلها قرار التخصيص»، مؤكداً أن الهيئة «وضعت الآلية وهي جاهزة في انتظار قرار الحكومة». وحذّر من «أي اتجاه إلى تأجيل المزايدة الخاصة بالهاتف الخليوي الى ما بعد الانتخابات، واعتبار هذا الأمر خارج الأولويات، لأن ذلك سيفضي الى عجز الهيئة عن خفض الأسعار وتحسين نوعية الخدمة».

وأوضح في لقاء صحافي أمس، أن «التزام الهيئة تعزّزه الحاجة المسلّم بها لتحقيق النمو السليم لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في لبنان، من خلال العمل على تحرير السوق وإدخال المنافسة وحفز الاستثمارات وتأمين فرص العمل».

وعن إمكان تحقيق المنافسة في حال خُصصت الشركتان القائمتان من دون إصدار الرخصة الثالثة، أكد شحادة أن للهيئة «الحق في فرض خفض الأسعار على الشركتين». ورأى أن الشركتين «ستعملان على خفض الأسعار سعياً الى استقطاب المشتركين قبل إصدار الرخصة الثالثة».

وأشارت الهيئة في تقرير الى أن «فرص الاستثمار في قطاع الاتصالات في لبنان كثيرة ومتنوعة ومغرية، نظراً الى الاستثمارات والتنمية المحدودة التي شهدها الاقتصاد في السنوات الأخيرة». وأفادت أن «معدل اختراق الخطوط الثابتة في السوق يتراوح بين ١٨ و٢٠ في المئة، فيما يقترب في سوق الهاتف الخليوي من ٣٠ في المئة، ما يعني وجود فرص استثمار متاحة في الهاتفين الثابت والخليوي في مرحلة تنمية قطاع الاتصالات». ولاحظت أن استخدام سوق الانترنت «حقق اختراقاً لافتاً في السوق اللبنانية، توازي نسبته ٢٦ في المئة».

يشار الى أن الهيئة المنظمة للاتصالات، هي حكومية مستقلة، تتولى مهمات تحرير قطاع الاتصالات وتنظيمه وتقويته، ومن مسؤولياتها تعزيز المنافسة وحماية حقوق المستهلكين.

وتركز الهيئة الآن على ثلاثة أسس إصلاحية، تتمثل في إصدار تراخيص جديدة للحزمة العريضة، لتشجيع استثمارات جديدة في مجال شبكات الألياف البصرية للنقل السريع، ونشر خدماتها في المناطق اللبنانية، إضافة إلى استخدام حيّز الترددات اللاسلكية الوطنية، وتخصيص شبكتي الخليوي المملوكتين من الدولة وترخيصهما، والترخيص لشبكة ثالثة، وإذا اقتضى الأمر شبكة رابعة لتشجيع المنافسة، فضلاً عن ترخيص الخطوط الثابتة المملوكة من الدولة وتشغيلها.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"